Al-Adab Journal **Issue. No (153) (June) 2025**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Pillars of Social Policy for Higher Education in the UAE

Fatima Ibrahim Darwish
PhD student in Applied Sociology
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences, Sharjah, United Arab Emirates
Dr.fi@outlook.com
Prof. Hussein Al-Othman (Ph.D)
Professor, Department of Sociology
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences, Sharjah, United Arab Emirates
halothman@sharjah.ac.ae

Copyright (c) 2025 **Fatima Ibrahim Darwish, Prof. Hussein Al-Othman (PhD)**

DOI: https://doi.org/10.31973/031ynv28

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This study aims to identify the pillars of the social policy of higher education in the United Arab Emirates. To achieve this goal, the study adopted the qualitative approach that is based on the collection of information and documents, for the phenomenon to be studied, which is to identify the basic pillars from which the social policy of higher education in the country is derived and on which it is based. The qualitative approach employed descriptive analysis, which requires collecting data from secondary sources. It included the content of the State Constitution, laws and legislation, decrees and decisions of official institutions in making social policy for higher education. In addition, the study collects data from references, letters, official reports, charters, and global and local agreements. This method aimed at making an objective description. The results showed that the pillars of the social policy of higher education in the UAE are based on a fixed and well-known set of pillars. These pillars constitute the basic foundations on which the policy is based and from which the legal framework for this policy is determined. These pillars are: Laws, legislations, decisions, and current and future decrees issued by official institutions in making social policy for higher education, represented in the legislative authority, the executive authority, and the judiciary in the state. The policy is based on Divine laws, the Constitution, global and local charters and treaties, the ideology of the state, and cultural heritage. These sources crystallize the foundations of the philosophy of higher education.

Keywords: Pillars of Social Policy, Social Policy, Higher Education, UAE

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

Al-Adab Journal Issue. No (153) (June) 2025
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

الباحثة فاطمة إبراهيم درويش
طالبة دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع التطبيقي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة/الشارقة– الإمارات العربية المتحدة

أ.د. حسين العثمان
أستاذ بقسم علم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة/الشارقة– الإمارات العربية المتحدة

(مُلَخَّصُ البَحث)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولتحقيق هذا الهدف، اتبعت الدراسة المنهج الكيفي الذي يقوم على جمع المعلومات والوثائق وتحليلها، وذلك من أجل الظاهرة المراد دراستها، التي تتمثل في تحديد ووصف الركائز الأساسية التي تُشتَق منها وتستند إليها السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في الدولة، وقد تم الاعتماد في المنهج الكيفي على توظيف المنهج الوصفي التحليلي، وذلك يتطلب جمع البيانات من مصادر ثانوية شملت محتوى دستور الدولة، والقوانين والتشريعات، والمراسيم، والقرارات الصادرة من المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الاجتماعية للتعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك محتوى المعلومات من المراجع، والمصادر ، والوثائق، والخطابات والتقارير الرسمية والمواثيق، والمعاهدات، والاتفاقيات والإعلانات العالمية والمحلية، وقد تمت الاستفادة وجمع المعلومات من المواقع الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أدوات للبحث، ويهدف هذا الأسلوب إلى الوصف الموضوعي. وأظهرت النتائج أن ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات ترتكز على مجموعة ثابتة ومعروفة من الدعائم، وهذه الدعائم تعد الأسس الأساسية التي تقوم عليها وتنطلق منها، والتي على أساسها يتحدد الإطار القانوني لهذه السياسة، وهذه الركائز هي: القوانين والتشريعات، والقرارات، والمراسيم الصادرة من المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الاجتماعية للتعليم العالي، تتمثل في السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية بالدولة. وترتكز السياسة على الشريعة الإسلامية، والدستور، والمواثيق والمعاهدات العالمية والمحلية، وإيديولوجية الدولة، والتراث الثقافي؛ وتلك المصادر تُبلور الأسس التي تقوم عليها فلسفة التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: ركائز السياسة الاجتماعية، السياسة الاجتماعية، التعليم العالي، دولة الإمارات العربية المتحدة

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المقدمة:

تعد السياسة الاجتماعية جزءاً من كل، وفرعاً من أصل، وهي السياسة العامة للدولة، وتعد الأساس العلمي المؤثر في مجالات الحياة العامة الذي يشمل المجالات: الصحية، والتعليمية، والسكانية، وغيرها، ومجال التربية والتعليم يمثل قطاعاً مهماً وحيوياً من قطاعات الدولة. ويعدُّ من أهم متطلبات التحديث والتنمية.

وتُشتَق السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة من الركائز التي ترتكز على مجموعة ثابتة ومعروفة من الدعائم، وهذه الدعائم تعد الأسس الأساسية التي تقوم عليها وتنطلق منها، والتي على أساسها يتحدد الإطار القانوني العام لهذه السياسة، وتستمد منها لتحدد في ضوئها أهدافها العامة ووظائفها، والمجالات التي تعمل فيها: كالبرامج، والخطط الاجتماعية، والاتجاهات العامة التي تنظم العمل الاجتماعي، والمُوجَّه لإشباع الاحتياجات في صورة برامج ومشروعات وخدمات وخطط تقوم عليها السياسة الاجتماعية؛ لتحقيق أهداف اجتماعية مرغوبة في المجتمع.

وهذه الركائز هي: القوانين والتشريعات، واللوائح، والقرارات، والمراسيم الحالية والمستقبلية، الصادرة من المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الاجتماعية للتعليم العالي، وتتمثل في السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية بالدولة، والمؤسسات غير الرسمية، وتتمثل في المؤسسات الأهلية والرأي العام. وترتكز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي على الشريعة الإسلامية، والدستور، والمواثيق، والمعاهدات، والإعلانات العالمية والمحلية، وإيديولوجية الدولة، والتراث الثقافي في الدولة.

مشكلة الدراسة:

تعد السياسة الاجتماعية للتعليم العالي ضرورة اجتماعية تفرضها المسؤولية الاجتماعية لارتباطها بالإنسان، الذي يمثل جوهر اهتمام الدولة والأساس في أي عملية تعليمية وتنموية، فهو في حاجة إلى "برامج ومشروعات وخدمات، بما يتناسب مع احتياجاته وإمكاناته وقدراته؛ كون أن تلك الخدمات تعدُّ حقاً مشروعاً للإنسان يضمنها له الدولة" (حمزة.٢٠١٥: ٢٤)، وتسعى السياسة الاجتماعية للتعليم العالي إلى توجيه برامج ومشروعات وخدمات وخطط وأنشطة وزارة التربية والتعليم التي تضعها الدولة لتنظيم التعليم العالي وتوجيه لخدمة أهدافه، وإلى التوازن بين احتياجات الأفراد والمجتمع.

وفي ضوء ما سبق، وما أكد عليه تقرير اليونيسكو ٢٠١٥م إشكالية انفصام التعليم عن برامج ومشروعات وخطط التنمية، وفي هذا الصدد، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة يتبنى برنامج ٢٠٣٠م للتنمية المستدامة، والتي تعتمد على قدرة الدول على وضع

العلم في استراتيجياتها الوطنية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة وتعزيز قدراتها واستثماراتها لمواجهة التحديات والمشكلات التي تواجهها، والتي ما يزال البعض منها مجهولاً (تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام ٢٠٣٠. (٢٠١٨): xx). وباستقراء الدراسات السابقة وذات الصلة، كشفت الدراسة أنه لا توجد لوائح أو قوانين موحدة تتبعها كل مؤسسات التعليم العالي، ويظهر هَذَا جلياً في الدراسة الأجنبية لروزا و بريز (Rosa; Pires. ٢٠٠١). وبيَّنت نتائج بعض الدراسات ذَاتَ الصلة عن وجود خلل كبير في السياسات التربوية، ويتبين هذا في الدراسة الأجنبية لمقبل وشايا (Mokbul & Chaiya. ٢٠٢١)، وأيضاً في الدراسة العربية: كمال، وبعطوش (٢٠١٦). أظهرت نتائج تحليل بعض الدراسات ذات الصلة أنه لا يوجد تعزيز للعدالة الاجتماعية والمساواة مثل دراسة جينج، (Geng. ٢٠٢٢)، وموك، (Mok. ٢٠١٥). وأظهرت نتائج تحليل بعض الدراسات ذات الصلة وجود ضعف في تعزيز تكافؤ الفرص مثل دراسة أحمد، وآخرين (٢٠٢٢)، والسيد محمود (٢٠١٩). وبعض الدراسات أَكدت على أن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤدي دوراً أساسياً في إيجاد النظام التعليمي وتحديد فلسفته وأهدافه كما في دراسة جرادات (٢٠١٣). وهنا تكمن مشكلة الدراسة، لذا فقد أصبح من الضرورة تسليط الضوء على القوانين والتشريعات والقرارات التي أصدرتها دولة الإمارات العربية المتحدة والمتعلقة بالتعليم العالي.

وبناء على ما سبق، تؤكد دراستي هذه على ضرورة تحديد ووصف ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، فالسياسة الاجتماعية للتعليم العالي تقوم على مجموعة من الركائز الثابتة والمعروفة، والحاكمة لها، وهذه الركائز تعد الأسس والدعائم الأساسية التي تصنع وتستند إليها السياسة، والتي على أساسها يتحدد الإطار القانوني والتشريعي لها، وتقوم عليها فلسفة التعليم العالي بالدولة؛ لكي تلتزم وتتمكن من مقابلة احتياجات الأفراد المتعددة والمتنوعة؛ في صورة برامج ومشروعات وخطط وخدمات لتحقيق الأهداف، ولكي تتمكن من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المشكلات والتحديات والمتغيرات المفاجئة، والأوضاع المتجددة التي تطرأ على المجتمع نتيجة التحديث والتغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، الديموغرافية والثقافية والسياسية الحادثة فيه، التي تعيق تفعيل وتطبيق السياسة الاجتماعية للتعليم العالي. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: ما ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي ينبغي أن تُشتَق وتستند إليها السياسة الاجتماعية للتعليم العالي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية موضوع ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي نفسه، إذ إن ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي ترتكز على مجموعة ثابتة ومعروفة من الدعائم، وهذه الدعائم تعد الأسس التي تُشتَق منها وتستند إليها وتنطلق منها، والتي على أساسها يتحدد الإطار القانوني العام لهذه السياسة، وتستمد منها لتحدد في ضوئها أهدافها العامة، والمجالات التي تعمل فيها البرامج والخطط الاجتماعية والاتجاهات العامة التي تنظم العمل الاجتماعي والمُوجَّه لإشباع الاحتياجات في صورة برامج ومشروعات وخدمات وخطط تقوم عليها السياسة الاجتماعية؛ لتحقيق أهداف اجتماعية مرغوبة في المجتمع. ومن هنا فإنه لا يمكن صياغة ووضع السياسة الاجتماعية للتعليم العالي من دون أن نحدد الركائز الأساسية التي تستند إليها السياسة.

وتستمد الدراسة أهميتها من خلال ما تصل إليه من نتائج وتوصيات، التي تبين الوضع الراهن للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والاستفادة منها نحو رؤية مستقبلية بهدف التنمية والتحديث في ظل التنافسية العالمية.

وتنبثق أهمية الدراسة من خلال سد الفجوة في دراسات ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي عامة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة؛ من خلال تقديم بناء إطار تأصيلي نظري على أسس علمية واضحة تكشف وتوثق وترصد ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي خلال القرن العشرين التي مرت بها مسيرة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي أسهمت في إيجاد وتطور نظام التعليم العالي في الدولة.

مصطلحات الدراسة:

السياسة الاجتماعية ": Social Policy"

السياسة الاجتماعية ترجمة عربية لكلمة Social Policy، ويتضمن المفهوم كلمة سياسة Policy وتعني وجود غايات وأهداف محددة ذات قيمة تتطلب تحقيقاً، أما لفظ الاجتماعي Social فتعني الخصائص والمعايير والمبادئ، فالسياسة هنا ذات طابع اجتماعي وإنساني؛ لأن المجتمع الذي يسلك مسلك حكومته هو الذي يتبنى هذه السياسة. وأيضاً لأن هذه السياسة تهتم بالشؤون الاجتماعية والإنسانية للحياة والظروف التي يعيشها

الأفراد داخل المجتمع، التي تتمثل بالحاجات والمطالب والقضايا والمشكلات. وفيما يأتي نتناول عرضاً لمفهوم السياسة بصفة عامة.

السياسة لغةً: هي:

"القيام على الشيْء بما يصلحه " (ابن منظور،١٩٩٤: ١٠٦). وفي المعجم الوسيط أن كلمة سياسة هي المصدر الصريح للفعل ساس، يسوس، ومعناها في اللغة من قولهم : "ساس الناس سياسة أي تولى رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور، أي دبرها وقام بإصلاحها. فهو سائس، وجمعه ساسة وسُوّاس" (مدكور،١٩٨٠ :٣٢٨).

هذا التعريف يشتمل على بُعدين، أولهما: أن السياسة هي فن ممارسة القيادة والحكم، أو هي علم السلطة أو الدولة، وثانيهما: أنها القيام على الشيء بما يصلحه، الأمر الذي يقتضي التفكير والإرادة، وما يتولد عنها من استعداد للعمل ثم ممارسته بالفعل.

أما اِصطلاحا فقد حظيت كلمة سياسة باهتمام الفلاسفة والمفكرين والعلماء والباحثين لارتباطها المستمر بمتطلبات الحياة الإنسانية بصفة عامة. ولذلك كان السبق للعالم العربي ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع في التأكيد على حاجة العمران البشري والاجتماع الإنساني لسياسة واضحة ينتظم بها أمره، وأن السياسة الناجحة تقتضي مراعاة المصالح في العمران: مصالح الحاكم من جهة ومصالح المحكومين من جهة ثانية، وقد أدرك أن الوسيلة إلى ذلك هي قوانين عامة، وسياسة واضحة وصريحة الأمر الذي يؤمن للدولة الاستقرار (جمعة، وآخرون، ٢٠٠٨: ١٧).

أما السياسة في رأي أرسطو كما أشار إليها قاموس علم الاجتماع: "كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيرة في مجتمع له خصائص متميزة أهمها الاستقرار، التنظيم الكفء، الاكتفاء الذاتي" (غيث.١٩٩٧: ٣٣٧). ويشير المعجم السياسي إلى أن مفهوم السياسة هي: " الأهداف ووسائل العمل التي تتبعها الحكومات والتنظيمات والأفراد" (زيتون،٢٠١٠: ٢١٥). وعرفتها الموسوعة السياسية والاقتصادية بأن السياسة هي: "فن حكم الدولة، أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات، والتي تحدد علاقتها بالمواطنين" (المشاعلي،٢٠٠٧: ٧٣)، كما ترى الموسوعة أن السياسة هي: "النشاط الاجتماعي المدعوم بالقوة المستندة إلى مفهوم ما للحق أو العدالة لضمان الأمن" (المشاعلي،٢٠٠٧: ٧٤). وعرفت موسوعة علم السياسة بأنه: "لغة تدبير شؤون الناس وتحليل أمورهم، والرياسة عليهم، ونفاذ الأمر بينهم" (الجاسور،٢٠٠٤: ٢١٨)، وهذا المفهوم يتفق مع ما جاء في المعجم الوسيط.

ويعني لفظ الاجتماعي كما عرفها قاموس أكسفورد: " كل ما له علاقة بالمجتمع أو تنظيماته، كما تشير إلى تفاعلات الأفراد وتعايشهم سويا مع بعضهم البعض" (www.oxfordlearnersdictionaries.com 2023.) :

أما مفهوم السياسة الاجتماعية **(Social Policy)**، بحسب منطلقاتها التي تمثل توجهات أصحابها من العلماء والباحثين الداعمين لها، لضمان الإحاطة الوافية في هذا الخصوص، فمن تلك المفاهيم يعد مفهوم توماس همفري مارشال (T.H.Marshall) في البيتي (٢٠٢٠) على أنها: "سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة من البرامج والنظم الموجهة؛ لتحقيق المساعدات العامة ..." (البتيني،٢٠٢٠: ٢٨)، ومفهوم ريتشارد تتمس (Richard Titmuss) بأنها: "خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف، وتقدير المستقبل، وتحديد الاتجاهات لتلافي المتاعب المتوقعة أو التحكم في مواقف معينة، حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع" (البتيني،٢٠٢٠: ٢٩).

وثمة مفاهيم متعددة أخرى لعدد من الباحثين العرب والأجانب يعكس الطابع العلمي لمضمون السياسة الاجتماعية ونتائجها، وتمثل هذه المفاهيم فيما يأتي (السروجي، وآخرون،٢٠١٥: ١٨-١٩): (يرى كارين كيرست (Karen K. Kirst) أنها: "محصلة التفكير المنظم الذي يستمد من أيديولوجية المجتمع ويسعى إلى تحديد الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل، ويوضح مجالات خدمات وبرامج مشروعات الرعاية الاجتماعية، ويوضح جهود التخطيط لخدمات ومشروعات الرعاية الاجتماعية". ويراها رونالد ديار (Ronald B. Dear) بأنها: "إطار تطبيقي ومتعدد المبادئ متعلق بتحليل استجابات المجتمع للحاجات الاجتماعية التي تركز على هذه الخصائص المتعلقة بالسياسة والمجتمع والحكومة والطرق التي يمكن من خلالها إشباع تلك الحاجات". وذكر عبد الحليم رضا عبد العال بأنها: "تمثل الإطار العام الذي يتبناه المجتمع لتحقيق الرعاية الاجتماعية لمختلف فئاته وتصدر التشريعات والقوانين وتقييم المؤسسات التي تحقق أهداف تلك السياسة". ويحذو حذوه أيضاً عبدالعزيز عبدالله المختار إذ عرّفها بأنها: "الأفعال والتشريعات التي تقوم بها الحكومة من أجل تحسين رفاهية سكان المجتمع". ويتفق مع تلك التوجهات ما يراه محمد أحمد بيومي الذي عرفها بأنها: "تشريع حكومي يؤثر في الرعاية الاجتماعية وتشمل القوانين والقرارات". ويضيف مصطفى عبد العظيم الفرماوي إلى التعريف أنها: "القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة للتفكير المنظم وتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى في ضوء أيديولوجية المجتمع على أساس من الواقع المتاح وصولاً إلى معدل مرغوب فيه من الرفاهية لأفراد المجتمع").

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وذكر معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أنها: "نتائج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية، وتنبع من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات البرامج والمشروعات والخطط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها، وتؤثر السياسة الاجتماعية في العلاقات الاجتماعية للأفراد وعلى علاقاتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه" (بدوي، ١٩٨٢: ٣٩٢). وتشير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا (ESCWA) إلى مفهوم أوسع للسياسة الاجتماعية بوصفها مجموعة من "الإجراءات الهادفة إلى توفير الرفاه الاجتماعي، وتوثيق العلاقات والمؤسسات الاجتماعية من خلال توسيع الخيارات والفرص المتاحة للجميع في مختلف مراحل عملية التنمية. وهي تعالج في الوقت نفسه إلى جانب قضايا الإنصاف والاحتواء والحقوق جميع أوجه الإنتاج وإعادة الإنتاج والحماية وإعادة التوزيع على الصعيد الاجتماعي. وهي بذلك تحقق التكامل والترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بحيث تكون كلاً متماسكاً" (الاسكوا،٢٠٠٨: ٧).

بشكل عام تعددت المفاهيم الخاصة بالسياسة الاجتماعية شأنها في ذلك شأن غيرها من المفاهيم المستخدمة في نطاق العلوم الاجتماعية، والاختلاف يعود لاختلاف الرؤى الفكرية، أو الأيديولوجية، أو المناهج، أو لاختلاف العلوم، والمجالات، والسياقات، وأساليب التحليل المستخدمة للباحثين والعلماء، ولارتباط هذا المفهوم بقضايا ومشكلات ومتطلبات وحاجات المجتمع المختلفة.

وفي ضوء المفاهيم السابقة نجد أن السياسة الاجتماعية تمثل خطة حكومية من أجل وضع برامج، غايتها بناء مجتمع على أساس مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المركزية المختصة في المجتمع وفق الأهداف الاجتماعية العامة، وتوضح هذه القرارات المجالات والاتجاهات الملزمة ، وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيدلوجية المجتمع، ويتسم تنفيذ هذه السياسة الاجتماعية برسم خطة أو أكثر تحوي عدداً من البرامج ومجموعة من المشروعات والخدمات الاجتماعية.

التعليم العالي:

حظي مصطلح التعليم العالي بالعديد من التعاريف في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية، إذ حاول العديد من المتخصصين والباحثين تقديم المفاهيم التي تساعد على فهم هذا المصطلح ومدلوله الأساسي، ومن تلك المفاهيم ما ذكرته الموسوعة العربية العالمية بأنه: "التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية. والتعليم العالي: التعليم الذي يتم داخل مؤسسات تتبع عادة وزارات التعليم العالي بعد

الحصول على الشهادة الثانوية. وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي" (الموسوعة العربية العالمية، ١٩٩٩. الجزء ٧: ٢٥).

وجاء تعريف التعليم العالي في المادة (١) من مرسوم بقانون اتحادي المرقم (٤٨) الذي صدر بشأن التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١م بأنه: "التعليم الذي يلي مرحلة التعليم العام ويُقدم من مؤسسات التعليم العالي التي تمنح الطالب درجة علمية أو مهنية وفقاً للمرحلة المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا المرسوم بقانون، وذلك عند اجتيازه بنجاح لكافة المقررات الدراسية المعتمدة من الوزارة"(البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٢١، سبتمبر ٢٠). مرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٨).

وفي ضوء ما سبق فالتعليم العالي هو التكوين الموجه التي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسات التعليم العالي المعترف بها من لدن السلطات الرسمية في الدولة، كالجامعات، والكليات والمعاهد، الاتحادية –الحكومية– والخاصة، التي تمنح درجات علمية سواء أكانت برامج السنة أم السنتين التي تسمى بمرحلة الدبلوم، أم برامج الأربع السنوات التي تسمى بمرحلة البكالوريوس، أو الدراسات العليا لمراحل الدبلوم والماجستير والدكتوراه وغيرها من الشهادات العلمية.

الدراسات السابقة ذات صلة:

سوف نستعرض فيما يأتي عدداً من الدراسات المتوافرة حول الموضوعات ذات الصلة سواء العربية مِنْها، أَوْ الأجنبية التي أُجريت حول التعليم العالي، وسياسات التعليم العالي، (والتي أشبهت لحد ما في إحدى المؤشرات من ثنايا هذه الدراسة).

أولا: الدراسات العربية:

١. وفي سياق الحديث عن الدراسات ذات الصلة بالتطلعات المستقبلية لتطوير التعليم العالي، فقد قامت أحمد، وآخرون (٢٠٢٢). بدراسة بعنوان: استشراف مستقبل بعض القضايا المرتبطة بسياسة التعليم الجامعي المصري: على ضوء نظرية الفوضى (تحذيرات وإضاءات)، هدفت إلى استشراف مستقبل بعض القضايا المرتبطة بسياسة التعليم الجامعي في مصر، واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الاستشرافي باستخدام النمط الحدسي والاستطلاعي، والنمط الاستهدافي ونمط الأنساق الكلية وذلك باستخدام نظرية الفوضى كأحد أساليب الدراسات المستقبلية، وأيضاً اعتمدت الباحثة على

والمنهج الوصفي. وأوضحت نتائج الدراسة إلى ضعف تعزيز تكافؤ الفرص، وعجز التعليم العالي عن توفير خدمة تعليمية بالجودة المطلوبة.

٢. قامتا السيد، ومحمود (٢٠١٩). بدراسة بعنوان: مستقبل التعليم العالي بمصر في ضوء تحديات الثورة الصناعية الرابعة، هدفت إلى التعرف على واقع استجابة مؤسسات التعليم العالي بمصر للتغييرات اللازمة في ضوء تحديات الثورة الصناعية الرابعة، واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي، وكما استخدم المنهج الاستشرافي الذي يقوم على استشراف المستقبل وآفاقه، واقتصرت الدراسة على عينة من أعضاء الهيئة التدريس بالجامعات المصرية بلغ عددهم (٧٨)، حيث قام الباحثان بعمل استبيان إلكتروني. وكشفت نتائج الدراسة افتقار التعليم العالي بمصر إلى فلسفة واضحة ومحددة، وضعف تعزيز تكافؤ الفرص التعليمية.

٣. جاءت دراسة أجراها النمر، (٢٠١٨). والموسومة بـ "مدى تفعيل السياسات التعليمية في الجامعات الأردنية في إقليم الشمال من وجهة نظر رؤساء الأقسام"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تفعيل السياسات التعليمية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في إقليم الشمال من وجهة نظر رؤساء الأقسام. حيث استخدم الباحث الاستبانة، وطبقها على عينة عشوائية تكونت من (٢٣٨) رئيساً من رؤساء الأقسام في الجامعات الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: (أوضحت وجود فروق ذات دالة إحصائياً بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على مجال التشريعات ومدى تفعيل السياسات التعليمية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة والعلاقة الكلية تعزى لاختلاف متغير الجنس، وذلك لصالح الإناث ونوع الكلية ومتغير الرتبة الأكاديمية. وذلك لصالح تقديرات ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ). ومتغير نوع الجامعة، وذلك لصالح الحكومية، نوع الكلية، وذلك لصالح الكلية العلمية. وعدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على مجال التشريعات ومدى تفعيل السياسات التعليمية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة والعلاقة الكلية تعزى لاختلاف متغير الخبرة).

٤. وفي السياق ذاته، قام كلاً من كمال، وبعطوش، (٢٠١٦). بإجراء دراسة عن سياسات التعليم العالي والتشغيل بين الواقع والمأمول: ولاية بسكرة نموذجاً. ارتكزت منهجية الدراسة على المزاوجة بين منهجين: الأول متمثل في تحليل المضمون خاصة الوثائق والإحصائيات التي تم جمعها من خلال الزيارات الميدانية لمختلف الأجهزة والهياكل الإدارية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وثانياً المنهج الوصفي، وصمَّمت الاستبانة وأداة المقابلة، وتكونت عينة الدراسة من (٢٣١) من الإداريين العاملين في وزارة التعليم العالي،

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة تنفيذ السياسات التربوية متوسطة، وتبيَّن وجود خلل كبير في تلك السياسات.

٥. ودراسة نزيه، (٢٠١٥). بعنوان: سياسات التعليم العالي في الدول المغاربية: تونس والمغرب نموذجاً. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى نجاح التوجهات الرسمية لسياسات إصلاح التعليم العالي في صياغة رؤية استراتيجية واضحة، وارتكزَت منهجية الدراسة على تحليل المضمون للوثائق التي تم جمعها، وقد جاءت بعدة نتائج مهمة منها على سبيل المثال لا الحصر: إن التعليم العالي الجامعي بالمغرب وتونس افتقد لرؤية استراتيجية واضحة ومحددة الأهداف، وخلافاً لذلك فإن دولة ماليزيا امْتَلَكَت رُؤية استراتيجية واضحة، ضمن استراتيجيات واضحة ذات أهداف قابلة للقياس.

٦. أمَّا دراسة جرادات، (٢٠١٣). فَقَدْ درست تطور التعليم العالي في الأردن: دراسة تاريخية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التطور النوعي والكمي للتعليم العالي وللقوانين والتشريعات والمتمثلة بماهية الموضوعات التي تتناولها هذه القوانين وبحجم التشريعات والتعديلات الواردة على هذه الموضوعات. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، حيث تمت دراسة التسلسل التاريخي للتعليم العالي في الأردن منذ بداياته، من خلال جمع البيانات والإحصائيات ودراسة عدد من المعايير التي كان لها الأثر في مراحل تطور التعليم العالي في الأردن. وذلك من خلال: الدراسات الحديثة والقديمة في تحديد الإطار النظري لمعطيات الدراسة، وجمع التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالتعليم العالي، والرجوع إلى الكتب والمراجع التي تتناول عن التعليم العالي في الأردن والوطن العربي. والاعتماد على الرسائل والأطروحات العلمية الجامعية التي تتناول موضوع تطور التعليم العالي في الأردن وتطور سياساته. وإجراء مقابلات مع مجموعة من المختصين في المجال التربوي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من بلدان العالم تؤدي دوراً هاماً وأساسياً في تشكيل النظام التربوي فيه من حيث فلسفته وأهدافه وإدارته.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

٧. أمَّا جينج، (Geng. ٢٠٢٢)، فقام بإجراء دراسة بعنوان: "تحليل تفسيري للعدالة التعليمية المنهجية والسياسات التعليمية والمحددات التعليمية وقيادة المساواة لأنها تؤثر في التميز في الأداء في مؤسسات التعليم العالي الصينية " An interpretative analysis of systemic educational equity, educational policies, educational determinants, and equity leadership as they affect performance

excellence at chinese higher education institutions ". هدفت الدراسة إلى دراسة استكشاف العدالة التعليمية، والسياسات التعليمية ومحددات العدالة، وقيادة العدالة، ومعرفة العوائق النظامية التي تعيق العدالة في التعليم العالي الصيني. ارتكزت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (تحليل دراسة الحالة النوعية التفسيرية لثلاث دراسات حالة مختارة كأداة رئيسية لهذه الدراسة). وَقَدْ توصلت الدراسة إلى إنه لا يوجد دعم لتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة؛ وعدم وضوح سياسة الحكومة بشأن العدالة التعليمية والفرص.

٨. وتناقش دراسة مقبل وشايا (Mokbul & Chaiya .٢٠٢١)، نجاح أو فشل تطوير التعليم العالي التايلاندي – عوامل حاسمة في عملية سياسة ضمان الجودة " Success or Failure of the Thai Higher Education Development – Critical Factors in the Policy Process of Quality Assurance ". وهدفت إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في تقييم تطور التعليم العالي. ارتكزت منهجية الدراسة على البحث النوعي (تعتمد على الدراسات السابقة والحالية، ووثائق السياسات الرسمية وغير الرسمية، والنصوص المنشورة في الصحافة المكتوبة) كما تم إجراء مقابلات منظمة باستخدام المقابلات الشفوية مع خبراء السياسة والمتخصصين، وأيضاً تم استشارة ٢٥ شخص والذين تم مقابلتهم تم تقسيمهم على ثلاث مجموعات (المجموعة الأولى صُنّاع السياسة، المجموعة الثانية وكالات ومتخصصون مسؤولون بشكل مباشر عن سياسة ضمان الجودة في التعليم، المجموعة الثالثة المحاضرون الذين يشاركون بشكل مباشر في صياغة سياسة ضمان جودة التعليم العالي والمعايير المرتبطة بها). وكشفت نتائج الدراسة أنه تم تقييد "توقف" تنفيذ وتقييم السياسة، وعدم القُدْرَة على مراقبة وتقييم نتائج صياغة السِيَاسَة، وتدني الجودة في تنفيذ سياسة التعليم.

٩. وفي دراسة أجراها نوي وآخرون، (٢٠١٨). بعنوان: "سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر". هدفت الدراسة إلى دراسة واقع التعليم العالي وسياساته في الجزائر، وعلاقة التعليم العالي بالتنمية المستدامة في الجزائر. حيث ارتكزت منهجية الدراسة على تحليل المضمون للوثائق والإحصائيات التي تم جمعها. وجاءت نتائجهم موضحة: انفصال المناهج والبرامج التعليمية عن الواقع المؤسساتي أدى إلى إخفاق المؤسسات التربوية والجامعات الجزائرية في أداء دورها، ومن ثمَّ فشل التعليم في تحقيق التنمية المرجوة منه.

١٠. ودراسة أجراها موك، (Mok. ٢٠١٥)، بعنوان تحولات التعليم العالي للقدرة التنافسية العالمية: استجابات السياسات والتداعيات الاجتماعية والتأثير في المهنية الأكاديمية في آسيا. " Higher Education Transformations for Global Competitiveness: Policy Responses, Social Consequences and Impact on the Academic Profession in Asia". وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التحولات الرئيسية في التعليم العالي للقدرة التنافسية العالمية. ارتكزت منهجية الدراسة على استطلاعات ومقابلات ميدانية. وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم المساواة في التعليم في آسيا.

١١. كما أجريت دراسة روزا و بريز (Rosa; Pires. ٢٠٠١)، التي تناقش تطوير نموذج للتميز في مؤسسات التعليم العالي البرتغالية " The development of an Excellence Model for Portuguese higher education institutions "، فقد هدفت إلى معرفة مدى تطوير مؤسسات التعليم العالي، وجُمعت بيانات الدراسة من (١٦) مؤسسة تعليم عالي، كما وأجروا فيها (٢١) مقابلة مع مدراء مؤسسات التعليم العالي البرتغالية، كما طبقت المسح باستخدام أداة الاستبانة وجمعت البيانات من (٢٧٠) مبحوث (مدراء مؤسسات التعليم العالي). ومن ضمن النتائج التي توصلت إليها الباحثة أنه: لا توجد لوائح أو قوانين موحدة تتبعها كل الجامعات في البرتغال، ولا توجد أهداف واضحة يتم تحقيقها، وأنه لا يوجد أي اعتبار للمنتفعين ولا لاحتياجاتهم.

ثالثاً: تعقيب على الدراسات السابقة ذات الصلة:

تأتي هذه الدراسة لسد الفجوة المعرفيَّة التي لم تتناولها الدراسات السابقة، والمتمثِّلة – بشكلٍ أساسيٍّ– في قِلَّة الدراسات التي تناولت ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تناولت الدراسات السابقة ذات الصلة التي تم استعراضها موضوع سياسة التعليم العالي من زوايا مختلفة، وسياقات محدَّدة، ومنطلَقات بحثيَّة متنوعة. فمن خلال مَّا تقدم عرضه من الدراسات السابقة ذات الصلة العربية والأجنبية، تيسر للباحثة الاستنتاجات الآتية:

كشفت الدراسة على أنه لا توجد لوائح أو قوانين موحدة تتبعها كل مؤسسات التعليم العالي، ويظهر هَذَا جلياً في الدراسة الأجنبية روزا و بريز (Rosa; Pires. ٢٠٠١). وبيَّنت نتائج بعض الدراسات ذَاتَ الصلة عن وجود خلل كبير في السياسات التربوية، ويتبين هذا في الدراسة الأجنبية لمقبل وشايا (Mokbul & Chaiya. ٢٠٢١)، وأيضاً في الدراسة العربية: كمال، وبعطوش (٢٠١٦).

وكشفت نتائج الدراسة عن أنه تم تقييد "توقف" تنفيذ وتقييم السياسة، ويظهر هَذَا جلياً في الدراسة الأجنبية مثل دراسة مقبل وشايا (Mokbul & Chaiya .٢٠٢١). ونتائج بعض الدراسات، تؤكد على أنه افتقدت سياسات التعليم العالي لرؤية واضحة ومحددة الأهداف، مثل دراسة نزية، (٢٠١٥). ودراسة روزا و بريز (Rosa; Pires .٢٠٠١). ودراسة السيد، ومحمود (٢٠١٩). وبيَّنت نتائج الدراسة على أن سياسات التعليم العالي امْتَلَكَت رُؤية استراتيجية واضحة ذات أهداف قابلة للقياس، ويظهر هَذَا جلياً في دراسة نزية، (٢٠١٥).

يتضح من نتائج بعض الدراسات ذات الصلة غياب التخطيط للاحتياجات التعليمية كما في دراسة كل من نوى وآخرون، (٢٠١٨). ودراسة روزا و بريز (Rosa; Pires .٢٠٠١).

أظهرت نتائج دراسة ذات صلة على إنشائها هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لضبط الجودة كما في دراسة جرادات، (٢٠١٣). كما أكدت نتائج بعض الدراسات ذات الصلة على فشل المعايير التعليمية كما في دراسة مقبل وشايا (Mokbul & Chaiya .٢٠٢١).

أظهرت نتائج تحليل بعض الدراسات ذات الصلة أنه لا يوجد تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة مثل دراسة جينج، (Geng .٢٠٢٢)، وموك، (Mok .٢٠١٥). وأظهرت نتائج تحليل بعض الدراسات ذات الصلة وجود ضعف تعزيز تكافؤ الفرص مثل دراسة أحمد، وآخرون (٢٠٢٢)، والسيد، ومحمود (٢٠١٩).

ركزت بعض الدراسات ذَاتَ الصلة على أهمية تفعيل وتنفيذ السياسات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، ويتضح هَذَا من خلال الدراسات العربية النمر، (٢٠١٨). ونزية، (٢٠١٥). وكمال، وبعطوش، (٢٠١٦). وبعض الدراسات أَكدت على أن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤدي دوراً أساسياً في تشكيل النظام التربوي وتحديد فلسفته وأهدافه كما في دراسة جرادات (٢٠١٣).

ارتكزت منهجية بعض الدراسات على المزاوجة بين منهجين: الأول التحليل الكيفي المتمثل في تحليل المضمون خاصة الوثائق والإحصائيات والدراسات ذات العلاقة، وثانياً التحليل الكمي المتمثل في المنهج الوصفي التي صمم فيها الباحث الاستبانة وأداة المقابلة كما في دراسة كلٍّ من كمال، وبعطوش، (٢٠١٦)، ومقبل وشايا (Mokbul & Chaiya .٢٠٢١). جمعت بعض الدراسات البيانات من خلال استخدام المنهج الوصفي كما في دراسة كلٍّ من روزا و بريز (Rosa; Pires .٢٠٠١)، وكمال، وبعطوش، (٢٠١٦). ومقبل وشايا (Mokbul & Chaiya .٢٠٢١)، وموك، (Mok .٢٠١٥). والسيد، ومحمود (٢٠١٩).

وجمعت بعض الدراسات البيانات من خلال الرجوع إلى الوثائق الرسمية وغير الرسمية والإحصائيات والدراسات السابقة، والتشريعات والقوانين، والإجراءات التنظيمية الناظمة للسياسة، والكتب والمراجع، والرسائل والأطروحات العلمية الجامعية، والنصوص المنشورة في الصحافة، كما في دراسة كلٍّ من نوي وآخرون، (٢٠١٨)، وكمال، وبعطوش، (٢٠١٦)، ونزية، (٢٠١٥). وجرادات، (٢٠١٣). وجينج، (Geng. ٢٠٢٢)، ومقبل وشايا (٢٠٢١. Mokbul & Chaiya)، وأحمد، وآخرون (٢٠٢٢).

وخلصت جميع الدراسات السابقة ذات صلة إلى ضرورة –تخطيط التعليم العالي– في ظل المتغيرات والتطورات والتحديات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والإدارية والعولمة وما يرافقها من مشكلات تواجه التعليم العالي وتؤثر أو تحول دون وجود –سياسة اجتماعية للتعليم العالي– تحقق أهداف المجتمع، وهذا يعني ضرورة تحديد ووصف ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي.

وهكذا فإن الدراسة الراهنة وإن كانت تتقاطع مع الدراسات ذات الصلة في –بعض مؤشراتها المطروحة–، إلا أن ما يميزها باستعراضها وبشكل شموليّ ووقوفها على تحديد ووصف ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة تحديات تواجه التعليم العالي وتؤثر أو تحول دون وجود سياسة اجتماعية للتعليم العالي تحقق أهداف المجتمع سواء ارتبطت تلك التحديات بعدم إمكانية الوصول إلى صياغة ووضع سياسة مناسبة، أو عدم تناسب أساليب تنفيذها مع متطلبات المرحلة التنموية التي يمر بها المجتمع، أو عدم توفير الموارد المادية، والمالية، والبشرية، والتنظيمية اللازمة لعملية صنع، وتنفيذ، وتحليل، وتقويم السياسة، مما يحول دون تحقيق الأهداف المرسومة والمنشودة لسياسة السياسة الاجتماعية للتعليم العالي. وهذه التحديات تتعلق بالفئات المستفيدة والمستهدفة من السياسة، وهذا يعني ضرورة دراسة ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بوصفها محدداً رئيسياً لوظائف ومبادئ التعليم العالي، إذ يمثل التعليم العالي أهم المرتكزات الرئيسية لريادة التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك بما يمثله من مكانة في إعداد الأطر الفكرية والعملية والمهنية لمنظمات المجتمع، بالإضافة إلى دوره في الوصول إلى المعرفة وتطويرها واستخدامها وإجراء البحوث العلمية وخدمة المجتمع.

كما تمايزت الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات من حيث وحدة التحليل: إذ اعتمدت على تحديد ووصف ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة كوحدة للتحليل. واستدعت طبيعة الدراسة الإلمام –بقدر الإمكان– والاستعانة بجملة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

من الدعائم الثابتة، وهي: مجموعة من القوانين والتشريعات واللوائح والقرارات والمراسيم الصادرة من المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الاجتماعية للتعليم العالي، تتمثل في السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية بالدولة، وترتكز على الشريعة الإسلامية، والتراث الثقافي، وإيدلوجية الدولة والدستور، والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات والإعلانات العالمية والمحلية، وهذه الركائز تصنع وتستند عليها السياسة الاجتماعية للتعليم العالي لإشباع الاحتياجات في صورة برامج ومشروعات وخطط وخدمات، وذلك لضمان تحقيق مبادئ السياسة الاجتماعية للتعليم العالي كالالتزامات والقواعد الأساسية التي تستند إليها السياسة من أجل تحقيق أهدافها مثل: مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق تكافؤ الفرص، وتنمية السلوك الديمقراطي، وإعلاء مبادئ حقوق الإنسان، وتنمية الوازع الديني والأخلاقي، والاهتمام المباشر بالحاجات الإنسانية.

وستساعد نتائج هذه الدراسة في تحديد نقاط القوة في مسيرة حركة التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، التي أسهمت في إيجاد وتطور نظام التعليم العالي في دولة الإمارات، مما يحقق مقابلة احتياجات الأفراد المتعددة والمتنوعة التي تحقق الأمن والرفاهية الاجتماعية والتنمية الشاملة المستدامة في الدولة.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الكيفي إذ تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليلها من خلال مراجعة الأدبيات، وجمع المعلومات والوثائق وتحليلها، وذلك من أجل وصف الظاهرة المراد دراستها، التي تتمثل في تحديد الركائز الأساسية التي تُشتَق منها وتستند إليها السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي هذا الصدد، تم جمع البيانات من مصادر ثانوية شملت محتوى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحليل محتوى القوانين والتشريعات، والمراسيم، والقرارات الصادرة من المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الاجتماعية للتعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وأيضاً تحليل محتوى المعلومات من المراجع، والمصادر، والوثائق، والخطابات والتقارير الرسمية والمواثيق، والمعاهدات، والاتفاقيات والإعلانات العالمية والمحلية، وقد تمت الاستفادة وجمع المعلومات من المواقع الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أدوات للبحث، ويهدف هذا الأسلوب إلى الوصف الموضوعي.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

ترتكز السياسة الاجتماعية على مجموعة ثابتة ومعروفة من الدعائم، وهذه الدعائم تعد الأسس التي تقوم عليها وتنطلق منها والتي على أساسها يتحدد الإطار القانوني والتشريعي لهذه السياسة، وتستمد منها لتحدد في ضوئها أهدافها العامة، والمجالات التي تعمل فيها البرامج والخطط الاجتماعية والاتجاهات العامة التي تنظم العمل الاجتماعي المُوجَّه لإشباع الاحتياجات في صورة برامج ومشروعات وخطط تقوم عليها السياسة الاجتماعية؛ لتحقيق أهداف اجتماعية مرغوبة في المجتمع.

ومن هنا فإنه من الضروري أن نحدد الركائز الأساسية التي تستند إليها السياسة الاجتماعية للتعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ونسلط الضوء على ما اشتملت عليه ركائز السياسة، وهي:

الركيزة الأولى: الشريعة الإسلامية:

ارتبطت الحضارة الإنسانية بالأديان السماوية، باعتبار أن القيم والاتجاهات والمبادئ والأحكام النابعة من الشريعة الإسلامية قادرة على تحقيق الرفاهية والتنمية الشاملة. ومن هنا تتضح الأهمية والمضمون الاجتماعي للدين الإسلامي بوصفه ركيزة من الركائز التي تشتق منها السياسة الاجتماعية، ومصدر رئيس للتشريع؛ إذ نجد في الإسلام "التنظيم الاجتماعي المتكامل للمجتمع وفيه نجد تحديداً واضحاً لأحكام تنظيمية للعلاقات الاجتماعية والإنسانية" (السروجي، وآخرون، ٢٠١٥: ٢٣)، تبين فيها: واجبات الدولة نحو مواطنيها وواجبات المواطن نحو الدولة ومجتمعه، فهو يكرم الإنسان، ويدعو إلى العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والضبط الاجتماعي في المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى: تأثيره في السياسة الاجتماعية باعتبارها الاتجاهات المحددة لبرامج ومشروعات التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع.

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة الشريعة الإسلامية المرجعية التشريعية لتشريعاتها جميعها بما فيها التشريعات المنظمة لسياستها الاجتماعية، إذ نصت المادة (٧) في الباب الأول (الاتحاد ومقوماته وأهدافه الأساسية) من دستورها على أن: "الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية" (دستور دولة الامارات،٢٠١٥ :٦). وهذه دلالة واضحة على إقرار حقوق الإنسان منذ فجر الإسلام، وتأكيد على المضمون الاجتماعي للدين الإسلامي ركيزة من ركائز اشتقاق السياسة الاجتماعية للتعليم العالي، الذي يؤكد على الثوابت والأحكام التنظيمية للعلاقات الاجتماعية والإنسانية، ويدعو إلى التضامن الاجتماعي لتحقيق المقاصد والغايات،

والحرص على كرامة الإنسان. والمادة (٧) تؤكد أهمية اللغة العربية والحفاظ عليها بجعلها لغة التعليم وإدراك نواحي الجمال فيها.

الركيزة الثانية: الدستور:

الدستور هو الأساس الذي يقوم عليه التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الدولة، وهو المصدر الرئيس لاشتقاق القوانين، والتشريعات، والقرارات، والمراسيم، واللوائح، وهذه الركيزة : إطارٌ قانونيٌ ومرجعٌ عامٌ ومهمٌ للسياسة العامة، والسياسة الاجتماعية في الدولة، وتحديد أهدافها، واختيار مجالاتها، والتقيد بالاتجاهات والمبادئ، ولذلك فإن الدستور بما يتضمنه من نصوص ومواد قانونية، نابع من الجذور التاريخية، معبر عن الإيديولوجية التي يأخذ بها المجتمع، ومعبر عن الآمال والتطلعات (السيد، ٢٠١٥: ١٩)؛ لأن الدستور هو: "الوثيقة التي تحدد حقوق المواطنين وواجباتهم عن طريق تنظيم العلاقات المختلفة بين جهاز الدولة وبين المواطنين" (السروجي، وآخرون، ٢٠١٥: ٢٤).

ولذلك أرسى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة القاعدة الأساسية التي يقوم عليها الإطار القانوني والتشريعي للسياسة الاجتماعية للتعليم العالي، إذ تكون هذه القاعدة هي الدعامات الاجتماعية الأساسية للمجتمع، التي تُعبر عن الأسس التي يقوم عليها اشتقاق السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في الدولة، وقد أضاف دستور دولة الإمارات العربية المتحدة إلى بند حق التعليم خمس مواد، ففي الباب الثاني (الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد)، قد نصت على هذه الدعامات المواد (١٤-١٥-١٦-١٧-١٨) من الدستور.

تعترف الدولة أن لكل مواطن الحق في التعليم، وقد أقرَّت هذا الحق بنصوص صريحة وواضحة، إذ تؤكد المادة (١٧) من الدستور على أهمية التعليم بوصفه عاملاً أساسياً لتقدم المجتمع، من أجل ذلك جعلته إلزامياً في مرحلته الابتدائية ومجانياً في كل مراحله داخل الاتحاد. كما نصت على أن يضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاء على الأمية. وقد أجازت المادة (١٨) من الدستور "للأفراد والهيئات إنشاء المدارس الخاصة وفقاً لأحكام القانون، على أن تخضع لرقابة السلطات العامة المختصة وتوجيهاتها" (دستور دولة الإمارات،٢٠١٥ :١٠-١١).

وفي بعض مواده الأخرى تطرق الدستور إلى موضوع التعليم، ففي الباب الثاني نفسه (الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد)، فقد نصت المادة (١٤) من الدستور على أن: "المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم". وفي المادة (١٥):

"الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويصونها ويحميها من الانحراف". ونصت المادة (١٦) من الدستورعلى أن: "يشمل المجتمع برعايته الطفولة، والأمومة، ويحمي القُصَّر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب، كالمرض، أو العجز، أو الشيخوخة، أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم، وتأهيلهم لصالحهم، وصالح المجتمع، وينظم قوانين المساعدة العامة، والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور". (دستور دولة الإمارات،٢٠١٥ :١٠-١١و١٨).

وفي الباب السادس في المادة (١٢٠) من الدستور الاتحادي المؤقت، "اعتبر التعليم وشؤونه ضمن اختصاص الاتحاد" (دستور دولة الإمارات العربية المتحدة،٢٠١٥: ٥٠). بمعنى : جعله تحت إشراف الاتحاد الذي ينفرد وحده بالتشريع والتنفيذ في شؤونه، وهكذا أصبح التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة خاضعاً لإشراف وزارة التربية والتعليم.

خلاصة ما تقدم:

إن هذه النصوص تتأطر بإطار قانوني مناسب لتحقيقها، وتؤسس بمجموعها للأسس التي تقوم عليها سياسة التعليم العالي جزءاً من عموم السياسة الاجتماعية في الدولة. وتكشف النصوص التي وردت في الدستور عن موقف إيجابي من الدولة تجاه نشر التعليم العام، والتعليم العالي، والقضاء على الأمية، وأجازت إنشاء الجامعات، والكليات، والمعاهد الخاصة، والاتحادية والأجنبية. لإتاحة تكافؤ الفرص للجميع في امتلاك أدوات المعرفة واكتسابها وحسن استثمارها، وتحقيق الأصالة العربية الإسلامية، والانفتاح على العلم والتقنية في الحضارة المعاصرة، وتنمية الإنتاجية.

لم تغفل نصوص الدستور عن تحقيق مبادئ السياسة الاجتماعية للتعليم العالي كما جاء في المادة (١٤) و(١٥) و(١٦). وعلى قاعدة هذه المبادئ اندفعت وانطلقت مسيرة التعليم العالي بخطى حثيثة جادة وسريعة نحو التقدم، وحققت السياسة الاجتماعية للتعليم العالي إنجازاً ملحوظاً في نشر التعليم العالي وتوفيره للجميع، ولذلك صدر في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١م، مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٨) سنة ٢٠٢١م، بشأن التعليم العالي، إذ جاء في نص المادة (٥) مراحل نظام التعليم العالي، وبموجب المادة في بند (١): "تعمل الوزارة على أن يتكامل نظام التعليم العالي مع نظام التعليم العام في إطار رؤية مستقبلية ومستدامة، ومن خلال منظومة المراحل التعليمية المتتابعة والمتسلسلة، وبما يرفد المجتمع بكوادر مؤهلة تأهيلاً سليماً وعصرياً ومتكاملاً، ويخدم السوق، ويحقق أهداف الدولة وخططها المستقبلية والتنموية". وفي البند (٢): " يتكون نظام التعليم العالي من مراحله تقابل كل مرحلة منها مستوى محدداً في المنظومة الوطنية للمؤهلات في الدولة". ويشير البند (٣) من المادة (٥)

إلى تقسيم التعليم العالي في الدولة على المراحل الآتية: "أ–مرحلة الدبلوم، ب–مرحلة الدبلوم العالي، ج–مرحلة البكالوريوس، د–مرحلة دبلوم الدراسات العليا. هـ–مرحلة الماجستير، و–مرحلة الدكتوراه" (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٢١، سبتمبر ٢٠). مرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٨).

الركيزة الثالثة: التشريعات والقوانين المحلية:

بعد الدستور توالت التشريعات والقوانين، والمراسيم، والقرارات الاتحادية، وتمثل التشريعات والقوانين القاعدة القانونية التي يقيم ويقيس عليها المجتمع شؤون حياته، وأساليب استمراريته، وتساند هذه التشريعات والقوانين والقرارات والمراسيم في مواجهة التحديات والمشكلات الاجتماعية، وتلبية احتياجات المجتمع وتوقعات وتطلعات أفراده، وبالتشريعات والقوانين، والقرارات والمراسيم يُمكن تحقيق مبادئ السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة التي ترتكز على تنفيذ وتحقيق مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، ومبدأ تكافؤ الفرص، وتنمية السلوك الديمقراطي، وإعلاء مبادئ حقوق الإنسان، وتعزيز الهوية الثقافية، ومبدأ المواطنة، وتعزيز الوازع الديني والأخلاقي، والاهتمام المباشر بالحاجات الإنسانية وغيرها، بهدف زيادة معدلات الرفاهية الاجتماعية.

والمؤسسات الرسمية التي تتمثل في السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية هي المؤسسات المسؤولة عن إصدارها، والقوانين والتشريعات والقرارات والمراسيم بوصفها الترجمة الإجرائية التفصيلية لنصوص ومواد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، أكثر مرونة بحيث يمكن مراجعتها من وقت لآخر، وقابلة للتعديل كلما اقتضت الظروف، وذلك تماشياً مع أي تطورات ومستجدات وتغيرات تطرأ في المجتمع، وأن تصدر مجموعة جديدة من التشريعات المناسبة. وعليه، هيأت النصوص التي تضمنها دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الأرضية اللازمة لإصدار القوانين والتشريعات والقرارات والمراسيم التي تنظم المسائل ذات العلاقة بالسياسة الاجتماعية للتعليم العالي في الدولة(البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (١٦/نوفمبر/٢٠٢٣)، القوانين والتشريعات): من ذلك مثلاً:

– قانون اتحادي رقم (١) سنة ١٩٧٢م صادر في يوليو عام ١٩٧٢م، نشر بتاريخ ١٩٧٢/٠٣/٣٠م في الجريدة الرسمية عدد ٢، بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء.

– قانون اتحادي رقم (١٠) سنة ١٩٧٢م، صادر بتاريخ ١٩٧٢/٠٧/١٧م، نشر بتاريخ ١٩٧٢/٠٧/٢٣م في الجريدة الرسمية عدد ٢، بشأن البعثات التعليمية.

– قانون اتحادي رقم (٤) سنة ١٩٧٦م، صادر بتاريخ ١٩٧٦/٠٧/٠٧م، نشر بتاريخ ١٩٧٦/٠٧/١٥م في الجريدة الرسمية عدد ٤٠، بشأن إنشاء وتنظيم جامعة الإمارات العربية المتحدة..

– قرار وزير التربية والتعليم والشباب رقم (٨٩) سنة ١٩٧٩م، الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٠٩/٠٤م، نشر بتاريخ ١٩٧٩/٠٩/٣٠م في الجريدة الرسمية عدد ٧١، بشأن لجنة مؤقتة للبعثات الدراسية.

– مرسوم اتحادي رقم (٧١) سنة ١٩٨٠م، صادر بتاريخ ١٩٨٠/٠٩/٢٠م، نشر بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١٥م في الجريدة الرسمية عدد ٨٤، بشأن الموافقة على اتفاقية الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية.

– قانون اتحادي رقم (٤) سنة ١٩٨٤م. نشر بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٨م، في الجريدة الرسمية عدد ١٣٦. في شأن البعثات والمساعدات الدراسية

– قانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٨٤م، صادر ١٩٨٤/١٠/٠٨م، نشر بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٠٨م، في الجريدة الرسمية عدد ٤٠، بشأن ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٤–١٩٨٥م.

– المرسوم بقانون اتحادي رقم (٢) سنة ١٩٨٨م صادر ١٩٨٨/١٠/١٨م، نشر بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٣١م، في الجريدة الرسمية عدد ١٩٣، بشأن إنشاء وتنظيم مجمع كليات التقنية العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة.

– المرسوم بقانون اتحادي رقم (٦٨) سنة ١٩٩٠م صادر ١٩٩٠/١١/٢٠م، نشر بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٩م، في الجريدة الرسمية عدد ٢١٩، بشأن تأليف مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة.

– قانون اتحادي رقم (٤) سنة ١٩٩٢م صادر بتاريخ ١٩٩٢/٠١/١٣م، نشر بتاريخ ١٩٩٢/٠١/٢٦م في الجريدة الرسمية عدد ٢٣٣، بشأن إنشاء وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

– قرار مجلس الوزراء المرقم (١٠) سنة ١٩٩٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٠٩/٠٧ نشر ١٩٩٢/١٠/٣١ في الجريدة الرسمية عدد ٢٤٤، بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

– قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المرقم (١) سنة ١٩٩٢م الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٠٢/٢٥م، نشر بتاريخ ١٩٩٢/٠٣/٣١ في الجريدة الرسمية عدد ٢٣٦، بشأن قواعد وإجراءات الترخيص للمؤسسات المعنية بالتعليم العالي في الدولة.

– قرار وزير المالية والصناعة المرقم (٧١) سنة ١٩٩٤م، الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٠٧/٣١ نشر بتاريخ ١٩٩٤/٠٨/٣١م في الجريدة الرسمية عدد ٢٦٨، بشأن النظام المالي للملحقيات الثقافية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

– قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المرقم (٥٢) سنة ١٩٩٤م، الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٠٥/٠٣م، نشر بتاريخ ١٩٩٥/٠٥/٣١م، في الجريدة الرسمية عدد ٢٧٩، بشأن معادلة الدرجات العلمية التي تمنحها كلية شرطة دبي.

– قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المرقم (٥٤) سنة ١٩٩٤م، الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٠٥/٠٣م، نشر بتاريخ ١٩٩٤/٠٥/٣١ في الجريدة الرسمية عدد ٢٦٥، بشأن الترخيص لكلية عجمان الجامعية للعلوم التكنولوجيا بالعمل في مجال التعليم العالي.

– قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المرقم (٧٤) سنة ١٩٩٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٠٧/١٠، نشر بتاريخ ١٩٩٤/٠٧/١٠م في الجريدة الرسمية، بشأن الترخيص لكلية اتصالات للهندسة بالعمل في مجال التعليم العالي.

– قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المرقم (٧٦) سنة ١٩٩٤م، الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٠٧/١٠م، نشر بتاريخ ١٩٩٥/٠٥/٣١ في الجريدة الرسمية عدد ٢٧٩، بشأن معادلة الدرجات العلمية التي تمنحها كلية اتصالات للهندسة.

– قانون اتحادي رقم (١١) سنة ١٩٩٩م صادر بتاريخ ١٩٩٩/٠٩/٢٦م نشر بتاريخ ١٩٩٩/٠٩/٢٩م في الجريدة الرسمية عدد ٣٣٩، بشأن إنشاء وتنظيم جامعة زايد.

– قرار مجلس الوزراء المرقم (٦) سنة ٢٠٠٦ الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٠٢/١٣م في الجريدة الرسمية عدد ٤٤٣، بشأن تخويل وزير التعليم العالي والبحث العلمي ببعض المهام الوزارية.

– قانون اتحادي رقم (٢٩) سنة ٢٠٠٦ صادر بتاريخ ٢٠٠٦/٠٨/١٣م، نشر بتاريخ ٢٠٠٦/٠٨/٢٦م، عدد ٤٥٣، بشأن حقوق المعاقين.

– قرار رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة المرقم (١٧١) سنة ٢٠٠٨م، الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥م، نشر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥م، بشأن تشكيل مجلس إدارة الاتحاد الرياضي لمؤسسات التعليم العالي.

قرار مجلس الوزراء المرقم (٣) سنة ٢٠٠٨م، بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

– قانون اتحادي رقم (١٤) سنة ٢٠٠٩م، صادر بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٦م، نشر بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٩م، في الجريدة الرسمية عدد ٥٠٢ بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي المرقم (٢٩) سنة ٢٠٠٦ بشأن حقوق المعاقين.

– قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المرقم ٣٢ سنة ٢٠١٠م، الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٠١/١٩م، نشر بتاريخ ٢٠١٠/٠٢/٢٨ في الجريدة الرسمية عدد ٥٠٥، بشأن تعدي نظام معادلة الشهادات العلمية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

– قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المرقم (٩٣) سنة ٢٠١٠ الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٠٥/١٨ نشر بتاريخ ٢٠١٠/٠٦/٣٠ في الجريدة الرسمية عدد ٥٠٩، بشأن شروط معادلة الشهادة الخاصة بالطلبة الدارسين خارج الدولة.

قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٣٤) سنة ٢٠١١م الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/٠٦م نشر بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٩ في الجريدة الرسمية عدد ٥٣١، بشأن لائحة مجالس طلبة التعليم العالي.

– قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المرقم (٣٥) سنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٠٢/١٢ نشر بتاريخ ٢٠١٣/٠٣/٣١ في الجريدة الرسمية عدد ٥٤٧، بشأن تعدي نظام معادلة الشهادات العلمية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

– قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المرقم (٢١٢) سنة ٢٠١٣م، الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٠٩/٢٢م، نشر بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٨م، في الجريدة الرسمية عدد ٥٥٦، بشأن لائحة التعليم عن بعد (التعليم الإلكتروني) بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥م، بشأن اللائحة المالية للقانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٨٤ بشأن البعثات التعليمية.

المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) سنة ٢٠١٦م، بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي المرقم (١) سنة ١٩٧٢م، في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء.

– قانون اتحادي رقم (٩) سنة ٢٠٢١م . نشر بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٢٩م، في الجريدة الرسمية عدد ٧٠١.بشأن استخدام الشهادات العلمية الصادرة من جهات غير مرخص لها.

– مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٨) سنة ٢٠٢١م، صادر بتاريخ ٢٠٢١/٠٩/٢٠، نشر بتاريخ ٢٠٢١/٠٩/٢٦م في الجريدة الرسمية عدد ٧١٢ ملحق (١)، بشأن التعليم العالي.

مما تقدم نستنتج أهم المراجع التي نستند إليها لمعرفة التنظيم القانوني، وهذه القوانين تُبلور الأسس التي تقوم عليها فلسفة التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي القوانين المتعلقة بقطاع التربية والتعليم، وتشمل القوانين الاتحادية والمراسيم بقانون، وكذلك قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية ذات الصلة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الركيزة الرابعة: المواثيق العالمية والمحلية

إن أي دستور في العالم يجب أن تتوافق قواعده مع القواعد العالمية، التي تعد هي الأعلى من حيث التدرج القانوني، بمعنى أن هذه القواعد هي: "مبادئ أساسية استقرت في الضمير الإنساني العالي" (السعود،٢٠١٦: ١٥٠).

والمواثيق العالمية والمحلية، هي: المعاهدات، والاتفاقيات، والإعلانات والبروتوكولات السياسية والاجتماعية، وتصدر هذه المواثيق سواء العالمية أم الوطنية؛ كي تحدد للدولة نهجها، واتجاهاتها، والأهداف البعيدة المدى التي يجب أن تتضمنها السياسة العامة، والسياسة الاجتماعية للمجتمع؛ باعتباره عضواً بالجمعية العامة للأمم المتحدة. وتهدف المواثيق إلى توحيد الجهود الدولية والمحلية، وتعمل على تأكيد الحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد، ومواجهة القضايا والمشكلات التي تؤثر في التنمية الشاملة، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية الاجتماعية.

ومنذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١م اهتمت حكومة الدولة بالأسس القانونية النظرية لحقوق الإنسان في العالم المعاصر، وذلك من خلال الانضمام والتصديق على عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية. وإصدار الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية، والممارسات العلمية المصاحبة لها. فاسترشد واضعو دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بأحكام الشريعة الإسلامية، التي استوعبت هذه الحقوق وضمنتها، وبأحكام المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات والإعلانات والبروتوكولات الدولية، وخصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين. (السعود،٢٠١٦: ١٥١)

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه قد نصت المادة ١٢٥ في الباب التاسع على (توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات) من الدستور على أن "تقوم حكومات الإمارات باتخاذ ما ينبغي من تدابير لتنفيذ القوانين الصادرة عن الاتحاد والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها، بما في ذلك إصدار القوانين واللوائح والقرارات والأوامر المحلية اللازمة لهذا التنفيذ، وللسلطات الاتحادية الإشراف على تنفيذ حكومات الإمارات للقوانين والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية الاتحادية. وعلى السلطات الإدارية والقضائية المختصة في الإمارات تقديم كل المساعدات الممكنة لسلطات الاتحاد في هذا الشأن". (دستور دولة الامارات،٢٠١٥: ٣٨).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

إن دولة الإمارات العربية المتحدة بحكم انضمامها وعضويتها في منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية قد صادقت على العديد من الصكوك والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بالسياسة الاجتماعية، نشير إلى أهمها على النحو الآتي:

–الصكوك الدولية والعربية ذات علاقة بحقوق الإنسان: إذ صادقت دولة الإمارات على صكوك الميثاق العربي لحقوق الإنسان ٢٠٠٤م في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٦م، في حين لم تصادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦م ولم تصادق على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦م، الذي ركز على حقوق الأفراد من الحرية والكرامة وعدم التمييز والحق في التعليم، وحرية الرأي، والتعبير، والمشاركة، على الرغم من أن سجلّها في مجال حماية حقوق الإنسان ونصرة قضاياه حافلة بالإنجازات، وقطعت أشواطاً كبيرة في ميادين المعاهدات الدولية لحماية الإنسان منذ نشأتها. (الزرعوني،٢٠١٧: ١١٢).

– الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، "واستبقت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بكثير من التشريعات والقوانين والقرارات الوزارية الرامية إلى تحقيق مصلحة فئة ذوي الإعاقة" (وكالة أنباء الإمارات، ٢٠١٦).

– اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، فقد صادقت دولة الإمارات العربية المتحدة على الاتفاقية في ٦ أكتوبر ٢٠٠٤ بموجب المرسوم الاتحادي المرقم (٣٨) سنة ٢٠٠٤، بشأن انضمام الدولة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع التحفظ على نصوص المواد (٢) فقرة (و): التي نصت على "اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم في القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة". إذ ترى دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه الفقرة مخالفة لأحكام الميراث التي أقرتها أحكام الشريعة الإسلامية ولذلك تتحفظ عليها. والمادة (٩)، وكذلك المادة (١٥)، فقرة (٢)، (١٦)، (٢٩)، فقرة (١) من الاتفاقية. (الأمم المتحدة ،٢٠١٠: ٤–٥)

وقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بجهود في مجال حقوق الإنسان، إذ احتلت الدولة المركز الأول عربياً و ٣٠ عالمياً من إجمالي ١٨٧ دولة، في تقرير التنمية البشرية العالمي عام ٢٠١١م، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحسب المسح الأول الذي أجرته الأمم المتحدة بشأن مؤشرات السعادة والرضا بين الشعوب، الذي صدر في إبريل ٢٠١٢م، وجاءت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربياً، وفي المركز ال ١٧ على مستوى العالم، وتقدمت الدولة أيضا درجتين في مؤشر المساواة بين الجنسين، الذي أصدره المنتدى

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الاقتصادي العالمي عام ٢٠١١م لتحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية (السعود،٢٠١٦: ٢٣٤).

الركيزة الخامسة: أيديولوجية الدولة:

هي منظومة الفلسفات ونسق من الأفكار تهدف إلى غاية عملية توجه الأفعال وتحدد اتجاهاتها الفكرية في مختلف مجالات العمل الاجتماعي والحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، قد تكون شائعة تلغي شخصية الفرد إلا في حدود تفرض عليه من آراء وأفكار وعقائد (السيد، ٢٠١٥: ٢٠). فالدولة هي كل شيء والفرد أداة من أدواتها، وقد تكون رأسمالية تطلق فيها الحرية الكاملة حرية العمل والفكر والعقيدة، وقد تكون اشتراكية تتعاون حكومة الدولة مع المواطنين فيما تفرضه مصلحة الدولة العليا، أو قد تكون الدولة محافظة لا تتحرك نحو التغيير ببطء شديد، وفي حدود (ليبرالية)، أو قد تكون (راديكالية) تؤمن بمنطق التغيير السريع لتحقيق أهداف تراها ضرورة لمصلحة المواطنين (المهدلي،٢٠٠١: ٨٥). ونشير إلى أن الإيدلوجية السائدة في مجتمع معين إنما تحدد اتجاهات وممارسات السياسة الاجتماعية للتعليم العالي، وتضع برنامج العمل والإطار الذي تتحرك فيه هذه السياسة بما فيها من نظم وانساق.

الركيزة السادسة: التراث الثقافي:

يظهر أثر التراث الثقافي في تحديد السياسة الاجتماعية واضحاً في الدولة التي لها تاريخ ثقافي واقتصادي، ولها أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولها قيم ومعايير ومعتقدات وأنماط سلوكية ثابتة في الفكر والسلوك (السيد،٢٠١٥: ٢٠)، فجميعها عوامل مؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية وحينئذٍ في تكوين شخصية الفرد وتحديد درجة فاعليته في مجتمع. وبيان أنماط سلوكه واتجاهاته الفكرية والأخلاقية وعلاقاته الاجتماعية (المهدلي،٢٠٠١: ٨٥)، من هنا تتبين ضرورة دراسة التراث الثقافي من جوانبه الاجتماعية والسياسة والدينية والثقافية والتاريخية ، كونها عوامل مؤثرة في تفسير السلوك الاجتماعي، لما لها من تأثيرات في الأفراد والمجتمع في المجتمع الذي يعيش فيه ومدى قابليته للتغيير ومدى قبوله لأي فكر جديد.

كما يظهر السياسة الاجتماعية في مجموعة الخصائص والوظائف والركائز والمبادئ التي تحكم مجال التعليم العالي ونشاطها في الدولة، وتوجهه من خلال التحكم في عملية اتخاذ القرار. والسياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة جزء من السياسة العامة للدولة، وقد صاغت دولة الإمارات، بمؤسساتها وأجهزتها الرسمية وغير الرسمية، سياستها –سياسة التعليم العالي–، متضمنة الأهداف التعليمية. وتنطلق هذه

السياسة من فلسفة المجتمع التي تستند أصولها إلى الشريعة الإسلامية، والدستور، وإيديولوجية الدولة، ومن المصادر الفكرية والتراثية والتاريخية، ومن الواقع التعليمي والثقافي والواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ومن القيم والمثل العربية، ومن سياسة الدولة وعلاقاتها الخارجية، وتستند إلى الطموحات المستقبلية للأفراد والمجتمع وسعيه نحو الأمن والاستقرار والرفاهية، والتقدم والتحديث، ومن اليقين العام بأن المجتمع المتعلم على أرض دولة الإمارات ليس مطلباً وطنياً محلياً فحسب، إنما هو مطلب دولي عالمي، ومطلب إسلامي إنساني.

ويمكن أن نجمل الأسس التي بنى عليها مؤسس الدولة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان –رحمة الله– فلسفته في الحكم في مجال السياسة العامة للدولة، التي كانت سبباً في تعزيز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات، بالآتي:

–أكد مؤسس الدولة على "ضرورة ارتباط الحاكم بشعبه واختلاطه بالناس حتى يتسنى له الإلمام بمشكلاتهم، ومعرفة آرائهم ووجهة نظرهم في مختلف قضايا الوطن" (السعود،٢٠١٦: ١٨٣). وكان مؤسس الدولة حاكماً عادلاً يقدس العدالة والمساواة. وأولى مؤسس الدولة أهمية خاصة لبناء الإنسان. وبناء الإنسان عنده لا يتم إلا بتسلحه بالعلم والثقافة اللذين كان يقدسهما. وكان حريصاً أشد الحرص على إحياء التراث القديم من أجل تعزيز الانتماء الوطني. وحث دائماً على ضرورة تواصل الأجيال. فلولا السلف ما كان الخلف (السعود،٢٠١٦: ١٨٣).

– وفي خطاب المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في افتتاح دورة الانعقاد العادي الثاني للمجلس الوطني الاتحادي بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٧٤م، وجه سموه إلى توسيع قاعدة التعليم ونشره في أرجاء الدولة، وجاء في الخطاب: "وقد وجهت الدولة اهتماماً كبيراً لنشر التعليم في أرجاء البلاد إيماناً منها بدور العلم في بناء الإنسان وتحقيق التقدم ، فتوسعت الحكومة في بناء المدارس والمنشآت التعليمية في جميع مناطق الدولة" (فؤاد،٢٠١٩: ١٩).

– وقال المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في خطاب افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الثالث؛ يريد لممثلي الشعب أن يقولوا رأيهم وأن يشاركوا في مسؤولية بناء الوطن: "إن مسؤولية بناء النهضة في هذا البلد لا تقع على الحكومة وحدها، ولكن الشعب الذي تمثلونه يشارك في هذه المسؤولية، يشارك بالرأي والفكر والمشورة وبالعمل الدائب والجهد الخلاق والتعاون المخلص" (فؤاد،٢٠١٩: ٢٣).

– وفي خطاب المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع، قال –رحمه الله–: "... ووجهت الحكومة اهتمامها إلى بناء الوطن الصالح وتوسيع قاعدة التعليم ونشره لإعداد الأجيال من المتعلمين والمثقفين من أبناء البلاد، وقد حقق التعليم تطورات واسعة خلال هذا العام، وتم إعداد السياسة التربوية ... التي تلائم مجتمع الإمارات وتستمد أصولها من القيم والمثل الإسلامية ..." (فؤاد،٢٠١٩: ٢٢).

– اهتمت وزارة التربية والتعليم منذ نشأتها بالعمل على صياغة سياسة تعليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد " بدأت أول محاولة عام ١٩٧٧م، وجاءت المحاولة الثانية عام ١٩٨٠م، ثم جاءت المحاولة الثالثة عام ١٩٩٢م حينما أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٣٦١/٢) لسنة ١٩٩٢م، بتكليف اللجنة الوزارية للتعليم بإعداد تقرير يتضمن دراسة شاملة عن السياسة التعليمية بالدولة، وقسمت اللجنة الموسعة إلى ثماني لجان فرعية هي: لجنة ما تُوجَّه إليه العقيدة الإسلامية من مبادئ وموجهات، ولجنة الدستور والتشريعات الأساسية، ولجنة التراث والتاريخ، ولجنة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولجنة احتمالات وتوقعات النمو السكاني، ولجنة الواقع التربوي، ولجنة علاقات الدولة بالدول الخليجية والعربية والدولية، ولجنة الطموحات والتحديات المستقبلية، وقد انتهت تلك اللجان من وضع وثيقة السياسة التعليمية، والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء عام ١٩٩٥م " (الشاهين،١٩٩٧: ٧٣). وبذلك انبثقت أول وثيقة رسمية للسياسة التعليمية في دولة الإمارات بالتعاون مع مؤسسات الدولة الرسمية من المنطلقات والموجهات الآتية : "–الدين الإسلامي باعتباره دين الدولة، والعقيدة التي يؤمن بها المجتمع. –دستور الدولة ومكوناته المختلفة. – تراث الدولة ومكوناته المختلفة. –الواقع الاجتماعي والسكاني. –الواقع الاقتصادي. –سياسة الدولة وعلاقاتها الخارجية خليجياً وعربياً ودولياً. – والواقع التعليمي. –التحديات والطموحات المستقبلية" (بدري وآخرون،٢٠١٢: ١٤).

الاستنتاجات:

ظهر في أثناء الدراسة مجموعة من الاستنتاجات تتوجها النجاحات المتعاقبة والمستدامة في ظل قيادة واعية رشيدة، ترتكز على تطوير التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل واقعي، موضوعي، شامل، متكامل، ومرن ومتناسق، ومتوازن، وتطوري، ويستشرف المستقبل، أي أنها قائمة على خصائص السياسة الاجتماعية للتعليم العالي، وتسعى إلى ضمان تحقيق وظائف ومبادئ السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

– نجد أن مصدر حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة هو الإسلام، ومرجعه القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة.

– هيأت دولة الإمارات العربية المتحدة النصوص التي تضمنها دستور الدولة الأرضية اللازمة لإصدار القوانين والتشريعات والقرارات والمراسيم التي تنظم المسائل ذات العلاقة بالسياسة الاجتماعية للتعليم العالي.

– أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في أوقات متباينة القوانين والتشريعات والقرارات والمراسيم التي تؤكد على أن السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في الدولة قد تأطرت بإطار قانوني شامل لمختلف جوانبها، وتضمن للأفراد حقوقهم من خلال التحول في السياسة الاجتماعية من النهج الرعائي إلى النهج الحقوقي ، بحيث تكفل تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة، والاتزان بين الجنسين، ومبدأ تكافؤ الفرص ، وإعلاء مبادئ حقوق الإنسان، وعدم التمييز في الحقوق، وتنمية السلوك الديمقراطي.

– شهدت الدولة الإمارات العربية المتحدة حراكاً تشريعياً واسعاً لملائمة قوانينها وتشريعاتها مع متطلبات العصر والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدها العالم في مختلف الدول، واتخذ هذا الحراك مسلكين، أولهما: مراجعة القوانين والتشريعات ذات الصلة بالسياسة الاجتماعية للتعليم العالي، وإجراء الإصلاحات الهادفة والتعديلات التشريعية عليها أو استبدال غيرها بها، والثاني: إصدار قوانين جديدة وحديثة في مسائل لم يسبق تنظيمها تشريعياً.

– انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المنظمات الإقليمية والدولية وصادقت على عدد من الصكوك والاتفاقيات المواثيق والمعاهدات الدولية.

– عمدت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تنفيذ إلتزاماتها بحكم انضمامها وعضويتها مع ما تقضي به الأحكام الواردة في المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

– ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة ترتكز على مجموعة ثابتة ومعروفة من الدعائم، وهذه الدعائم تعد الأسس الأساسية التي تقوم عليها وتنطلق منها ، والتي على أساسها يتحدد الإطار القانوني لهذه السياسة، هذه الركائز هي القوانين والتشريعات واللوائح والقرارات والمراسيم الصادرة من المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الاجتماعية للتعليم العالي، وتتمثل في السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية بالدولة، والمؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة وتتمثل في المؤسسات الأهلية والرأي العام. وترتكز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي على الشريعة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الإسلامية، والدستور ، والمواثيق والمعاهدات العالمية والمحلية، إيديولوجية الدولة، والتراث الثقافي في الدولة.

– أهم المراجع التي نستند إليها لمعرفة التنظيم القانوني المتعلق بقطاع التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة هي القوانين والتشريعات والمراسيم بقانون، بالإضافة إلى قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية ذات الصلة.

– ركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة تُبلور الأسس التي تقوم عليها فلسفة التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

– دمجت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادئ حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية في دستورها، وتناولت هذه الحقوق في بعض النصوص الصريحة الواردة فيها، التي جعلت الاهتمام بالإنسان واحترام حقوقه إحدى أهم ركائزها وهدفاً سامياً لمقاصدها.

– سعت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها عام ١٩٧٢م إلى توفير فرص التعليم العالي لجميع شرائح وفئات المجتمع بهدف احتواء وتمكين المرأة، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص ذوي الإعاقة، ومجهولي النسب بالتعليم العالي والتدريب والتوظيف.

التوصيات

من خلال الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة يمكن للباحثة أن تقدم التوصيات الآتية:

– الامتثال لركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

– وضع البرامج والمشروعات والخطط القائمة على أساس ركائز ومبادئ السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

– ضرورة وضع البدائل والحلول العلاجية للتحديات التي تواجه عملية الامتثال لركائز السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الخاتمة

تم في هذه الدراسة تحليل الوضع، وذلك يتطلب تحليل المضمون ولا سيما تحليل محتوى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحليل محتوى القوانين والتشريعات الصادرة من المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الاجتماعية للتعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، و تحليل محتوى المعلومات من المواثيق، والاتفاقيات العالمية والمحلية، ومن خلال هذا المنهج الكيفي يتبين: أن قطاع التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة حظي

باهتمام السلطات الاتحادية في الدولة، فهيأت النصوص التي تضمنها دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الأرضية اللازمة لإصدار القوانين والتشريعات والقرارات والمراسيم التي تنظم المسائل ذات العلاقة بالسياسة الاجتماعية للتعليم العالي في الدولة، وذلك يؤكد على أن السياسة الاجتماعية للتعليم العالي في الدولة قد تأطرت بإطار قانوني شامل لمختلف جوانبها، وتضمن للأفراد حقوقهم من خلال التحول في السياسة الاجتماعية من النهج الرعائي إلى النهج الحقوقي بحيث تكفل تحقيق مبادئ السياسة الاجتماعية للتعليم العالي مثل: مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة، والاتزان بين الجنسين، ومبدأ تكافؤ الفرص ، وإعلاء مبادئ حقوق الإنسان ، وعدم التمييز في الحقوق ، وتنمية السلوك الديمقراطي وغيرها.

واهتمت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها في الثاني من ديسمبر ١٩٧١م بالأسس القانونية النظرية لحقوق الإنسان في العالم المعاصر، وذلك من خلال الانضمام والتصديق على عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، والانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية ، وإصدار الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية، والممارسات العلمية المصاحبة لها.

المتأمل في ركائز السياسة للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة – الشريعة الإسلامية، والدستور، القوانين والتشريعات، المواثيق العالمية والمحلية، إيديولوجية الدولة، والتراث الثقافي – يدرك أهميتها وأهمية الأسس الأساسية التي تُشتَق منها وتستند إليها وتنطلق منها والتي على أساسها يتحدد الإطار القانوني لهذه السياسة، و تُبلور الأسس التي تقوم عليها فلسفة التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. ابن منظور (١٩٩٤م). لسان العرب (ط ٤)، مجلد ٦. دار صادر للطباعة والنشر، بيروت–لبنان.
٢. أبو السعود، صلاح (٢٠١٦). دولة الإمارات العربية المتحدة: التاريخ الحديث والإنجازات الحضارية (د ط)، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية–مصر.
٣. أحمد، علا عبدالرحيم وأحمد، أسماء عبدالسلام وباسيلي، فيفيان فتحي (٢٠٢٢). استشراف مستقبل القضايا المرتبطة بسياسة التعليم الجامعي المصري: على ضوء نظرية الفوضى تحذيرات وإضاءات . مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 5 (١٦)، ص ٥٧٤.
٤. الأسكوا (٢٠٠٨). السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة: التقرير الثاني. نيويورك–الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا. الاسكوا. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/sdd-08-3-a.pdf

٥. الأمم المتحدة (CEDAW) (٢٠١٠، فبراير ٠٥). اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ردود على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقارير الدورية، دولة الإمارات العربية المتحدة. http://hrlibrary.umn.edu/arabic/CEDAW218.pdf

٦. البتيني، مروة عمر رجب (٢٠٢٠). السياسة الاجتماعية: رؤى نظرية وتجارب عالمية. (ط١). دار الكتاب الجامعي، بيروت–لبنان.

٧. بدري، فوزية محمد سعيد وآخرون (٢٠١٢). تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المُتحدة ١٩٧٢–٢٠١٢. وزارة التربية والتعليم، دبي–دولة الإمارات العربية المتحدة.

٨. بدوي، أحمد زكي (١٩٨٢). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (د ط). مكتبة لبنان، بيروت–لبنان.

٩. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٩م، ديسمبر ٢٩). قانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٩م في شأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ في شأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة. مُسترجَع من https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations?sector=51

١٠. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (٢٠٠٦م، اغسطس ٢٦). قانون اتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦م في شأن حقوق المعاقين. مُسترجَع من https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1172

١١. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (٢٠٢١م، سبتمبر ٢٠). مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢١ بشأن التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مُسترجَع من https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1968

١٢. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (٢٠٢١م، سبتمبر ٢٠). مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢١ بشأن التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة. مُسترجَع من https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1968

١٣. بوابة وزارة العدل، القوانين والتشريعات. مُسترجَع من https://www.moj.gov.ae/ar

١٤. بوابة وزارة شؤون مجلس الوزراء، تشريعات التعليم والثقافة. مُسترجَع من https://laws.uaecabinet.ae

١٥. الجاسور، ناظم عبدالواحد (٢٠٠٤). علم السياسة. (ط١). دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.

١٦. جرادات، ميساء حمزة إبراهيم وحوامدة، باسم علي عبيد (٢٠١٣). تطور التعليم العالي في الأردن: دراسة تاريخية.]أطروحة دكتوراه، جامعة جرش[. في(الإدارة التربوية) نوقشت وأجيزت من جامعة جرش، ٢٠١٣. قاعدة بيانات دار المنظومة.

١٧. جمعة، حسين أنور و عبدالرسول، عبدالمعبود محمد (٢٠٠٨). السياسات الاجتماعية: الأسس النظرية والقضايا المعاصرة. (ط١). دار التيسير للطباعة، المنيا–مصر.

١٨. حمزة، أحمد ابراهيم. (٢٠١٥). السياسة الاجتماعية (ط١). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الاردن.

١٩. الزرعوني، لمياء علي (٢٠١٧)، العهدان الدوليات لحقوق الإنسان في ضوء التشريعات الوطنية الإماراتية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، ١٦ (١)، ص ١١٢.

٢٠.زيتون، وضاح (٢٠١٠). المعجم السياسي. (ط١). دار أسامة المشرق الثقافي، عمان–الأردن.
٢١.السروجي، طلعت مصطفى، وطلعت، عصام محمد، وحسن، سعودي محمد (٢٠١٥). السياسة الاجتماعية. (ط١). دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان–الأردن.
٢٢.السيد، محمد يوسف محمد (٢٠١٥). التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية. (ط١). دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر.
٢٣.السيد، نسرين محمد عبدالغني ومحمود، أيسم سعد محمد (٢٠١٩). مستقبل التعليم العالي بمصر في ضوء تحديات الثورة الصناعية الرابعة. مجلة العلوم التربوية، *27* ، (٤)، ص ٧٩.
٢٤.الشاهين، عبدالرحيم عبداللطيف (١٩٩٧). التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة بين المؤسسة الحكومية والقطاع الخاص: رؤية مستقبلية. (د ط). جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين–الإمارات العربية المتحدة.
٢٥.شبكة قوانين الشرق (١٩٧٦م، يوليو ١٥). قانون اتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٦م بشأن إنشاء وتنظيم جامعة الإمارات العربية المتحدة. مُسترجَع من https://www.eastlaws.com/
٢٦.شبكة قوانين الشرق (١٩٩٠م، نوفمبر ٢٩). المرسوم بقانون اتحادي رقم (٦٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن تشكيل مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة. مُسترجَع من https://www.eastlaws.com/
٢٧.شبكة قوانين الشرق (١٩٩٢م، اكتوبر ٣١). قرار مجلس الوزراء رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢م بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. مُسترجَع من https://www.eastlaws.com/
٢٨.شبكة قوانين الشرق (بدون تاريخ). المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٦م، بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م، في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء. مُسترجَع من https://www.eastlaws.com/
٢٩.غيث، محمد عاطف (١٩٩٧). قاموس علم الاجتماع. (د ط). دار المعرفة الجامعية، القاهرة–مصر.
٣٠.فؤاد، كارولين كمال (٢٠١٩). الشيخ زايد ودوره في تنمية قطاع التعليم. (ط١). المكتب العربي للمعارف، القاهرة–مصر.
٣١.كمال، جغروري وبعطوش، احمد عبدالحكيم (٢٠١٦). سياسات التعليم العالي والتشغيل بين الواقع والمأمول: ولاية بسكرة نموذجاً. مجلة الأحياء، *12* (١٩)، ص ٣٧٩ – ٣٦٥.
٣٢.المجلس الوطني الإتحادي (٢٠١٥). دستور دولة الإمارات العربية المتحدة. المجلس الوطني الإتحادي. (د ط). أبوظبي–الإمارات العربية المتحدة.
٣٣.مدكور، ابراهيم (١٩٨٠). المعجم الوجيز. (ط١). دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة–مصر.
٣٤.المشاعلي، محمد برهام (٢٠٠٧). السياسية والاقتصادية: مصطلحات وشخصيات. (ط١). دار الأحمدي للنشر، القاهرة–مصر.
٣٥.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ واكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا المصرية. (٢٠١٨). تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام ٢٠٣٠. اليونسكو/ أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية. مُسترجَع من: https://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/unesco-science-report-towards-2030-part1.pdf

٣٦. المهدلي، محمد محمود (٢٠٠١). ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية، (د ط). المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية– مصر.

٣٧. الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٩). (ط٢)، الأجزاء (٧). مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض– المملكة العربية السعودية.

٣٨. وزارة التربية والتعليم، (١٩٨٤، مارس ١٣) قانون اتحادي رقم (٤) سنة ١٩٨٤م. في شأن البعثات والمساعدات الدراسية. مُسترجَع من https://www.moe.gov.ae/ar/Pages/home.aspx

٣٩. وزارة التربية والتعليم، (٢٠١٥م، نوفمبر ١٧). قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥، بشأن اللائحة المالية للقانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٨٤ بشأن البعثات التعليمية. مُسترجَع من https://www.moe.gov.ae/ar/Pages/home.aspx

٤٠. وزارة التربية والتعليم، (٢٠٢١م، سبتمبر ٢٠). مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢١ بشأن التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مُسترجَع من https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1968

٤١. وزارة العدل (١٩٧٢م، فبراير، ٢). المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٦م، بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م، في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء. مُسترجَع من https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/the-federal-judiciary

٤٢. وكالة أنباء الإمارات. (٢٠١٦م، اغسطس ١٩). الإمارات تستعرض تقريرها بشأن الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. https://wam.ae/ar/details/1395298932532

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Alenezi,M.& Akour, M.& Wardat, s.. (2023) The Need of Integrating Digital Education in Higher Education: Challenges and Opportunities. Sustainability, 15, 6, https://discovery.ebsco.com/linkprocessor/plink?id=104f0379-d192-31fa-a267-de185b361042
2. English, Lisa R.Rutgers (2016). Toward A Theory Of Social Justice Practice For Higher Education [Doctoral thesis, The State University]. https://www.proquest.com/pqdtglobal1/dissertations-theses/toward-theory-social-justice-practice-higher/docview/1840179827/sem-2?accountid=42604
3. Geng, Y (2022). An interpretative analysis of systemic educational equity, educational policies, educational determinants, and equity leadership as they affect performance excellence at chinese higher education institutions [Doctoral thesis, Delaware State University] https://www.proquest.com/pqdtglobal1/dissertations-theses/interpretative-analysis-systemic-educational/docview/2809440139/sem-2?accountid=42604
4. Mok, K. H (2015). Higher education transformations for global competitiveness: Policy responses, social consequences and impact on the academic profession in asia. Higher Education Policy. 28 1, p1-15. https://discovery.ebsco.com/linkprocessor/plink?id=a42904c9-9d01-3bed-b327-eb7416765db5 . Acesso em
5. Mokbul, Morshed Ahmad & Chitralada, Chaiya (2021). Success or failure of the thai higher education Development-Critical factors in the policy process of quality assurance. Sustainability, 13 17. https://doi.org/10.3390/su13179486

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

6. Rosa Da, Pires Maria João (2001). The development of an Excellence Model for Portuguese higher education institutions. Total Quality Management and Business Excellence. 12 7, p1010-1017. https://research.ebsco.com/linkprocessor/plink?id=8ad6592c-81b0-39f3-a105-4007aed3146b . Acesso em
7. Simpson, John & Edmund Weiner (editors), Oxford English dictionary, Retrieved https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/social_1?q=social
8. The Official Portal of the Government of the United Arab Emirates, (2021, September 20). Federal Decree-Law No. (48) of 2021 regarding Higher Education in the United Arab Emirates, retrieved from https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1968
9. The Official Portal of the Government of the United Arab Emirates, (2021, September 20). Federal Decree-Law No. (48) of 2021 regarding Higher Education in the United Arab Emirates. Retrieved from https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1968
10. Ministry of Justice Portal, Laws and Legislations. Retrieved from https://www.moj.gov.ae/ar
11. Ministry of Cabinet Affairs Portal, Education and Cultural Legislations. Retrieved from https://laws.uaecabinet.ae
12. Al-Jasour, Nazim Abdul Wahid (2004). Political Science. (1st ed.). Majdalawi Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
13. Jaradat, Maysa Hamza Ibrahim and Hawamdeh, Basem Ali Obaid (2013). The Development of Higher Education in Jordan: A Historical Study. [PhD Thesis, Jerash University]. In (Educational Administration), discussed and approved by Jerash University, 2013. Dar Al-Manzomah Database.
14. Juma, Hussein Anwar and Abdul Rasool, Abdul Maaboud Muhammad (2008). Social Policies: Theoretical Foundations and Contemporary Issues. (1st ed.). Dar Al-Tayseer Printing House, Minya, Egypt.
15. Hamza, Ahmed Ibrahim (2015). Social Policy (1st ed.). Dar Al-Masirah Publishing, Distribution, and Printing House, Amman, Jordan.
16. Al-Zarouni, Lamia Ali (2017). The International Covenants on Human Rights in Light of UAE National Legislation. Sharjah University Journal of Legal Sciences, 16 (1), p. 112.
17. Zaytoun, Waddah (2010). Political Dictionary. (1st ed.). Osama Al-Mashreq Cultural House, Amman, Jordan.
18. Al-Sarouji, Talat Mustafa, Talat, Essam Mohammed, and Hassan, Saudi Mohammed (2015). Social Policy. (1st ed.). Dar Al-Fikr Publishers and Distributors, Amman, Jordan.
19. Al-Sayed, Muhammad Yusuf Mohammed (2015). Political Analysis and Social Policy. (1st ed.). Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt.
20. Al-Sayed, Nisreen Muhammad Abdul-Ghani and Mahmoud, Aysam Saad Muhammad (2019). The Future of Higher Education in Egypt in Light of the Challenges of the Fourth Industrial Revolution. Journal of Educational Sciences, 27, (4), p. 79.
21. Al-Shaheen, Abdul-Rahim Abdul-Latif (1997). Higher Education in the United Arab Emirates between Government Institutions and the Private Sector: A Future Vision. (n.d.). United Arab Emirates University, Al Ain, United Arab Emirates.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

22. Al-Sharq Laws Network (1976, July 15). Federal Law No. (4) of 1976 regarding the Establishment and Organization of the United Arab Emirates University. Retrieved from https://www.eastlaws.com/
23. East Laws Network (1990, November 29). Federal Decree-Law No. (68) of 1990 Concerning the Formation of the Council of Ministers of the United Arab Emirates. Retrieved from https://www.eastlaws.com/
24. East Laws Network (1992, October 31). Cabinet Resolution No. (10) of 1992 Concerning the Organizational Structure of the Ministry of Higher Education and Scientific Research. Retrieved from https://www.eastlaws.com/
25. East Laws Network (undated). Federal Decree-Law No. (14) of 2016 Amending Certain Provisions of Federal Law No. (1) of 1972 Concerning the Competencies of Ministries and the Powers of Ministers. Retrieved from https://www.eastlaws.com/
26. Ghaith, Muhammad Atef (1997). Dictionary of Sociology. (n.d.). Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'ah, Cairo, Egypt. Fouad, Caroline Kamal (2019). Sheikh Zayed and His Role in Developing the Education Sector. (1st ed.). Arab Bureau of Knowledge, Cairo, Egypt.
27. Kamal, Jagrouri, and Baatoush, Ahmed Abdel Hakim (2016). Higher Education and Employment Policies: Between Reality and Hope: The State of Biskra as a Model. Al-Ahyaa Magazine, 12 (19), pp. 365-379.
28. Federal National Council (2015). Constitution of the United Arab Emirates. Federal National Council. (n.d.). Abu Dhabi, United Arab Emirates.
29. Madkour, Ibrahim (1980). Concise Dictionary. (1st ed.). Dar Al-Tahrir for Printing and Publishing, Cairo, Egypt.
30. Al-Mashaali, Muhammad Barham (2007). Political and Economic: Terms and Personalities. (1st ed.). Dar Al-Ahmadi for Publishing, Cairo, Egypt.
31. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization; and the Egyptian Academy of Scientific Research and Technology. (2018). UNESCO Science Report Towards 2030. UNESCO/Egyptian Academy of Scientific Research and Technology, Cairo,